الأمم المتحدة

A/AC.105/1039/Add.8

الجمعية العامة

Distr.: General
19 January 2017
Arabic
Original: English

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

أسئلة حول التحليقات دون المدارية لأغراض البعثات العلمية و/أو نقل البشر

مذكِّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

ثالثاً- الردود الواردة من المراقبين الدائمين لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ٢

منظمة الصحة العالمية ٢

260117 260117 V.17-00204 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثالثاً- الردود الواردة من المراقبين الدائمين لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

منظمة الصحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦]

حتى اليوم لم يُضطلع بتحليقات فضائية دون مدارية لأغراض تجارية سياحية. ولكن بالنظر إلى التطورات المتسارعة في مجال السفر الفضائي دون المداري، وإلى المناقشات المستجدَّة عن السياحة الفضائية ونقل البشر بواسطة الرحلات الفضائية دون المدارية، يُعدُّ تعريف الفضاء الخارجي من الأمور الأساسية جدًّا في السياق ذي الصلة بصحة المسافرين، وكذلك تعريف الصحة والسلامة على متن المركبات الفضائية وما يتصل بذلك من أدوية وأجهزة طبية أساسية جدًّا.

وبالنظر إلى ضرورة ضمان سلامة المسافرين في الرحلات الفضائية دون المدارية، الذين سوف يعانون من تأثير السرعات العالية والارتقاء السريع إلى ارتفاعات عالية، وكذلك من آثار انعدام الجاذبية وانعدام الوزن، فإنَّ من شأن تعريف الفضاء الخارجي أن يزداد أهمية، حيث قد تلجأ الدول الأعضاء إلى وضع لوائح تنظيمية صحية خاصة بكل بلد تحكم هذا السفر الفضائي دون المداري.

كما أنَّ التعريف القانوني للتحليقات دون المدارية لأغراض نقل البشر سيكون مفيداً عمليًّا للدول الأعضاء والجهات غير الدول في إعداد خطط للبحوث الصحية فيما يتعلق بآثار انعدام الجاذبية على الجسم البشري، وكذلك آثار ظروف الإجهاد القصوى، وضمان الامتثال للوائح التنظيمية الوطنية الخاصة بالصحة والسلامة العمومية.

وقبل حزيران/يونيه ٢٠١٧، تودُّ أمانة منظمة الصحة العالمية أن تناقش موضوع "تعريف التحليقات دون المدارية لأغراض نقل البشر"، من خلال فرقة عمل خاصة أو لجنة مخصَّصة تابعة لجمعية الصحة العالمية، وإشراك الوكالات التقنية المسؤولة عن الرحلات الفضائية التابعة للدول الأعضاء.

وتودُّ أمانة منظمة الصحة العالمية التشاورَ مع الدول الأعضاء بخصوص قابلية تطبيق التشريعات الخاصة بالبلدان، وسوف تعمل على تجميع التعقيبات الواردة وتوفيرها قبل حزيران/يونيه ٢٠١٧.